المبحث الثاني

موقف الدول الكبرى من الأحادية القطبية (الصين – روسيا – الإتحاد الأوروبي)

موقف الدول الكبرى من الأحادية القطبية :

لا يزال يرى العديد من المفكرين بأن الاقتصاد الأمريكي ما زال الأقوى في العالم والأكثر إبداعاً في أهم المجالات مثل الكمبيوتر والتكنولوجيا الحيوية والتعليم الجامعي، وهو الأكثر شباباً وديموغرافية على عكس المنافسين الآخرين: (الصين – روسيا – ما عدا الهند في هذه النقطة – الاتحاد الأوروبي)، وأن القوة العسكرية الأمريكية ما تزال الأقوى بشكل لا يمكن مقارنتها مع القوى الأخرى الصاعدة، فحجم الإنفاق العسكري للولايات المتحدة الأمريكية يتجاوز حجم الإنفاق العسكري للدول الأربعة عشر التي تليها قوة. (عبد الحليم، 2003م، ص12)

إلا أن المفكرين دخلوا في حالة من السجال العريض حول قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على المحافظة على موقعها القيادي المؤثر في العالم، ومدى تواصله لصيغة الأحادية القطبية العالمية، حيث هنالك أطروحات ترى أننا دخلنا بالفعل حقبة التعددية القطبية، وإن دور الولايات المتحدة الأمريكية ونفوذها في تراجع مستمر، وهنالك رأي آخر يقول إن العالم يتجه إلى شكل لا قطبي، حيث تختفي صيغة وجود قوى كبرى تتحكم بمسيرة العالم مقابل بقية الدول والشعوب، وتنشأ عوضاً عن ذلك شريحة واسعة من اللاعبية الدوليين دولاً وغير دول ذات قوة ونفوذ متقاربين، ولكن منظرو الأحادية القطبية يقولون أن صعود الصين وروسيا واليابان والهند ومنافسة الاتحاد الأوروبي لن يؤثر على المكانة القيادية الأمريكية، وستظل الولايات المتحدة قاردة على إخضاع الآخرين لسيطرتها وإن كل ما تحتاجه الولايات المتحدة للبقاء في موقع القيادة العالمية والسيطرة هوتغيير سياستها الخارجية ثم الداخلية، باتباع سياسة أمريكية غير الامبريالية وتعاونية مع الدول الأخرى، وهذا سيضمن لها مواصلة قيادتها للعالم (عبد الحليم، 2003م، ص13)، ولكن يبقى التساؤل عن موقف الدول الكبرى من التفرد الأمريكي بقيادة النظام الدولي العالمي، وإملاء رغباتها وغاياتها على المجتمع الدولي بأكمله.

الصين :

إن الصين قوة صاعدة تحاول منافسة الولايات المتحدة على زعامة العالم فالعلاقات الصينية الأمريكية تدل على وجود صراع على قيادة العالم، فالعلاقات بين

البلدين تمثل نموذجاً يجمع بين الصراع والتعاون والحذر، وتمتلك الصين عناصر القوة والثقل الديموغرافي والاقتصادي والسياسي والعسكري المتزايد، وهي بذلك تعمل من أجل الوصول لقمة النظام الدولي خلال منتصف هذا القرن، ولذلك فإن الولايات المتحدة تنظر للصين كقوة ناهضة لها دورها الإقليمي والعالمي، كما تنظر الصين للولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الوحيدة ذات المصالح المتشعبة على مستوى العالم، كما أنها يمكن أن تعلب دوراً مهماً بالنسبة للصين، ولكن في الوقت نفسه فإن الولايات المتحدة ترى أن صعود الصين يهدد مصالحها الحيوية وأمنها القومي، فنظرة الصين أنه لابدّ من إنهاء السيطرة العالمية للولايات المتحدة والتوجه نحو عالم متعدد الأقطاب يكون فيه التوازن لقوى متعددة فيه، فالولايات المتحدة الأمريكية تنبهت لدور الصين منذ عام (1949م) عندما قامت بدعم تايوان للانفصال عن الصين التي ترى أن تايوان جزء منها، وبرز الصراع الأمريكي الصيني بوضوح في شكل الدعم الأمريكي العسكري لليابان والهند الذي اعتبرته الصين موجه ضدها والهدف من وراءه تحجيم دورها العالمي والإقليمي،

حيث سعت الولايات المتحدة الأمريكية للتواجد في آسيا عسكرياً لتحقق التوازن الإقليمي وردع الصين، وذلك بالتواجد في المجال الحيوي الصيني، فهدف الاستراتيجية الأمريكية الرئيس فى آسيا هوتطويق الصين ومنع حدوث تحالف استراتيجي بين الصين وروسيا، وبذلك ظهر مصطلح استراتيجية (احتواء الصين) في الأدبيات الأمريكية، وأصبح مهمة هذه الاستراتيجية هوتكثيف التواجد الأمريكي في العمق الاستراتيجي الصيني، وتجلى الصراع بين القطب الأمريكي الأوحد والصين عام (1998م) والعقوبات الأمريكية التي فرضت على الصين وبيع مقاتلات إف-16 لتايوان وحادثة سفينة المجرة وربط مسائل حقوق الإنسان للتجارة، كل ذلك أوضح مدى الصراع بين الطرفين. (عبد الحليم، 2003م، ص14-18)

عمدت الولايات المتحدة الأمريكية على استخدام ملف حقوق الإنسان كورقة ضغط على الصين لإحراجها، وتشويه صورتها أمام المجتمع الدولي وإبراز أنها غير جديرة بقيادة العالم، ووجهت الولايات المتحدة العديد من الإتهامات للصين في مجالات حقوق الإنسان، حيث إن الولايات المتحدة تعارض سياسة (الطفل الواحد) الصينية وتجد أن ذلك ضد حقوق الإنسان في حين أن الصين ترى أن أوضاعها السكانية هي التي فرضت عليها هذا حتى تستطيع تحقيق التنمية، وتنتقد الولايات المتحدة النظام الشيوعي الصيني وتدعوه لاتخاذ مواقف وإصلاحات سياسية وفقاً للرؤية الأمريكية وفتح الباب أمام حرية الرأي والتعبير، وعدم قمع المعارضة، وهذا ما رأت فيه الصين أنها مساعي أمريكية لتفكيك الكيان الصيتي مثلما حدث مع الاتحاد السوفيتي عندما تبنى سياسات اصلاحية تعرف بـ (البروسترويكا)، كما تضغط الولايات المتحدة للتغيير في النظام الاجتماعي الصيني بينما حاولت الصين

تكثيف الضغط على الولايات المتحدة من خلال تحميلها مسئولية التلوث البيئي العالمي من خلال عدد من المؤتمرات وحاولت الصين من حد الاستثمارات الأمريكية فيها حتى لا يؤدي ذلك لتحكم خارجي في اقتصادها، ويرى علماء العلاقات الدولية أن الصراع على القيادة العالمية بين القطب الأوحد والصين يأخذ ثلاثة مسارات هي: (جريدة صوت الآخر، 2007م).

- **المسار الأول**- حالة من التقارب والتعاون الصيني الأمريكي الصيني من الممكن أن يحدث مستقبلاً، وذلك في حالة تفعيل الحوار والاعتماد على لغة الدبلوماسية، بالإضافة للعلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين، فهناك نقاط التقاء بين الطرفين مثل المصالح الاستراتيجية الصينية الأمريكية في الحفاظ على السلام في شرق آسيا وأوجدت أحداث 11 سبتمبر نقاط التقاء جديدة في مسألة مكافحة الإرهاب الدولي.
- **المسار الثاني**- وهويعرف بالمسار الصراعي، إذ يتوقع أن تشهد العلاقات الصينية الأمريكية المزيد من التوترات والإحتكاكات الأمر الذي قد يقود إلى صراع عسكري بينهما، وذلك في ظل الرغبة الصينية الكبيرة في التحول إلى قوة عظمى في ظل سعيها الدائم لتطوير قدراتها وإنفاقها العسكري، الأمر الذي تنظر له الولايات المتحدة على أنه مصدر التهديد الرئيس للأمن القومي الأمريكي ولإمكانياتها في النظام الدولي، فهناك قلق أمريكي من تزايد القدرات العسكرية الصينية والخوف من حدوث تحالف استراتيجي مع الند الروسي بالإضافة إلى تفوق الصين الكمي والذي يقابل بتفوق أمريكي كيفي.
- **المسار الثالث**- وهوالمسار الواقعي ويتوقع إن العلاقات بين الصين والولايات المتحدة قد ترقى لحد التقارب والتعاون الاستراتيجي، وأنها لم تصل أيضاً لحد المواجهة العسكرية، فهناك توترات وخلافات جوهرية يقابلها وجود مصالح مشتركة مما قد يؤرجح العلاقات بينهما بين الصعود والنزول، فكل منهما قادر على الإضرار بمصالح الآخر أوالعمل على تنسيقها وتقويتها.

الاتحاد الأوروبي:

الاتحاد الأوروبي هو جمعية دولية للدول الأوربية يضم 27 دولة وتأسس بناء على اتفاقية معروفة باسم معاهدة (ماستريخت) الموقعة عام (1992م)، ولكن العديد من أفكارها موجودة منذ خمسينات القرن الماضي، ومن أهم مبادئ الاتحاد الأوروبي نقل صلاحيات الدول القومية إلى المؤسسات الدولية الأوروبية، لكن تظل هذه المؤسسات محكومة بمقدار الصلاحيات الممنوحة من كل دولة على حدا، لذا لا يمكن اعتبار هذا الاتحاد فدرالي، حيث إنه يتفرد بنظام سياسي فريد من نوعه في العالم وللإتحاد الأوربي نشاطات عديدة أهمها كونه سوقاً موحداً ذوعملة واحدة هي اليور

والذي تبنت استخدامه 17 دولة من أصل الـ 27 دولة الأعضاء، كما أن له سياسة ذراعية مشتركة وسياسة صيد بحري موحدة، ولذلك فإن الشعار الوطني للاتحاد الأوروبي هو (متحدون في التنوع) والنشيد الوطني له هو (نشيد الفرح)، ويوجد بالاتحاد الأوروبي أكبر المصارف والبيوتات المصرفية، وبها أكبر 7 دول صناعية في العالم من أصل 10 دول، أما عسكرياً فيمثل حلف الناتو القوة الاستراتيجية العسكرية الأولى للأوروبا. (عبد الله، 1999م، ص28)

لقد نجح الاتحاد الأوروبي في إنشاء نموذج يحتذى به في الحوكمة مابعد الحداثية، ولكنه يعاني حالياً عدداً من الأزمات الحادة التي تعدد بسقوطه في حالة من الشلل لاتقل خطورة عن تفكك المشروع الأوروبي نفسه، ويواجه المشروع الأوروبي للتوازن العالمي، وخلق توازن مع الولايات المتحدة الأمريكية يواجه هذا المشروع الأوروبي أزمة اقتصادية وسياسية حادة قد تكون لها تداعيات بعيدة المدى، وهي مستقبل القارة الأوروبية ودورها العالمي المناط بها القيام به، وقد قدم ديفيد ميليباند وزير الخارجية البريطاني السابق تحليلاً يقارن فيه بين المشاكل الهيكلية التي يواجهها المشروع الأوروبي، ومشاكل الولايات المتحدة الأمريكية، فهويرى في تحليله أن هنالك عدم توازن داخل أوروبا بين دول القلب القوية ودول الأطراف التي تعاني أزمات مالية حادة يتوازى مع عدم التوازن الدولي الذي تمثله الفوائض الصينية الكبيرة والعجز الأمريكي غير المسبوق، وكما أن هنالك غياباً للقيادة السياسية على المستوى الأوروبي، ولذلك طرح الباحث سباستيان روساتو* في بحثه (سياسات القوة وحالة المشروع الأوروبي) رؤية تحليلية تربط تطور الاتحاد الأوروبي، فالباحث يرى أن بناء الاتحاد الأوروبي كان مدفوعاً بالخوف من وجود قوة الاتحاد السوفيتي القاهرة على حدود أوروبا، حيث كان من المستحيل في ظل موازين القوى السائدة أن تستطيع أي دولة أوروبية غربية بمفردها موازنة الاتحاد السوفيتي، وكان هنالك تخوف أوروبي من أن الولايات المتحدة سوف تسحب قواتها من أوروبا عاجلاً أم آجلاً، لذلك بحثت عن طريقة لموازنة الاتحاد السوفيتي وهو الاتحاد الأوروبي، وبعد تغير موازين القوى بسقوط الاتحاد السوفيتي عام (1991م) واجه الأوربيون خصماً قوياً وقائداً أوحداً للعالم هي الولايات المتحدة، وبالرغم من أن الأوروبيين لم يعد لهم سبب جغرافي سياسي للحفاظ على وحدتهم، لكن التغيرات الدولية التي مكنت من السيطرة الكاملة للولايات المتحدة الأمريكية خاصة حرب الخليج في العراق (2003م) وأفغانستان أظهرت هذه الأحداث مدى القوة والسيطرة الأمريكية على العالم، وحاول الاتحاد الأوربي مجابهة هذه السيطرة العسكرية الأمريكية، وذلك بمحاولة الدول الأوربية نشر أساطيلها في الخليج العربي وإقامة القواعد العسكرية في العالم وتقديم الدعومات العسكرية، ولكن لم تستطيع أوروبا

مضاهاة الولايات المتحدة عسكريا، وذلك للتقدم الكبير للولايات المتحدة. (الشيخ، 2008م)

على الصعيد الاقتصادي فإن القارة الأوربية لم تستطيع مواجهة الاقتصاد الأمريكي الليبرالي* خاصة بعد تراجع معدلات النموفي فرنسا إلى أقل من 2% سنوياً بين عامي (2001 و2007م)، بينما لم يتعد 1% في ألمانيا، كما ارتفعت معدلات البطالة ولم يترتب على إطلاق العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) أي تحسن ملموس في معدل النمو أو الإنتاجية الأوروبية، ومع المشكلات الاقتصادية لجأت الإقتصاديات الألمانية والفرنسية للرجوع إلى استخدام أشياء مخالفة للقوانين التي تحكم الوحدة الإقتصادية الأوروبية، ولكل هذه المشاكل الداخلية التي تحدث داخل الاتحاد الأوروبي فتحدث عن ذلك أستاذ العلاقات الدولية بجامعة برينستون البروفيسور جون ايكنبري عن رؤية أكثر عن قدرة النظام الحالي العالمي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على القيادة بالاستمرارية ولمدة طويلة رغم محاولات الصين والاتحاد الأوروبي منازعة أمريكا للقيادة العالمية. (عبد الله، 1999م، ص 29-30)

روسيا:

ما زال يراود روسيا الطموح لوضع حد للتفرد الأحادي الأمريكي في شؤون العالم، وفي هذا السبيل بدأت موسكوتسارع إلى تكثيف كل ما من شأنه الظهور بمظهر القطب الآخر والسعي للإعتراف بها، وبخاصةٍ عندما نشرت واشنطون بعض من مخططاتها لنشر الدروع الصاروخية في أوروبا في بولندا وتشيكيا، وهوالموقف الذي شكل شرارة إطلاق سلسلة المواقف الروسية ما حمل في طياته سباقاً جديداً للتسلح وأعطى إشارات أخرى نحوتعمد موسكو لإثارة المزيد من فصول حرب باردة جديدة قبل انتهاء ولاية الرئيس بوتين في السلطة، وبهدف ضمان استمرار وتواصل نهجه في التعاطي مع الولايات المتحدة، إلا أن تنافساً جدياً بين مصالح قومية متضاربة لا يمكنه أن يخفي شكلاً من أشكال الحرب الباردة المتواصلة منذ سنوات القرن الفائت، وهي الحرب التي ورثتها الرأسماليات العالمية في أعقاب حربها الدامية الساخنة، ولذلك يرى البعض أن الحرب على برودتها المنخفضة تتواصل لكن الأسباب والمسميات تختلف، وذلك على خلفية فشل التوصل إلى تسويات مقبولة وراسخة إزاء العديد من الملفات الموروثة والجديدة في عالم أحادي القطبية، حيث سعت روسيا لبناء اقتصاد قوي وعملت على الخروج من فرديات ضعفها السياسي الذي تركها نظام بوريس يلسن تغوص فيه لتواجه الغرب الذي تعاطى معها كرجل مريض على غرار التعاطي الذي ساد مع الدولة العثمانية، إلا أن صعود العدوانية الأمريكية ما بعد أحداث 11 سبتمبر2001م والتلويح بأهدافها الإمبراطورية عبر قوة

عسكرية أحادية طاغية كان لابدّ لهما من أن يدفعا بقية الأطراف الأخرى إلى الدخول لحلبة المنافسة مما أدى لاحتدام المنافسة على قيادة العالم الذي مازالت الولايات المتحدة مسيطرة عليه، وتوجهت روسيا نحو تطوير كل أنظمة التلسح الباليستية والتقليدية والنووية، وذلك كرد عملي على نوايا واشنطون لنشر الدروع الصاروخية، وتعتبر هاتين الخطوتين توجهاً عملياً نحو سباق التسلح، وبذلك أصبح لروسيا قدرات اقتصادية عالية بفضل عقود الغاز المرتفعة وعقود الغاز واستثمارات أخرى أتاحت تدفقات مالية هائلة، ولكن بالرغم من ذلك لم تستطع روسيا اقناع العالم بأنها تستطيع قيادة النظام العالمي الآن لموازنة السيطرة الأحادية الأمريكية هنالك قوى أخرى أيضاً لها أدوار أقل في النظام العالمي مثل اليابان وألمانيا، حيث تعتبران من القوى الاقتصادية الكبرى في العالم، وتعتبر الصناعة هي القطاع المهيمن على اقتصادها، بينما يشغل القطاع الزراعي حجماً أقل في اقتصادها، ولكن الاتفاقيات التي وقعتها عقب الحرب العالمية الثانية لا تتيح لها تصنيع الأسلحة الثقيلة وتصديرها، بالإضافة لعدم وجود جيش ياباني إنما شرطة فقط، لذلك يرى علماء العلاقات الدولية أن اليابان لديها ضعف كبير في الجانب العسكري، وهذا ما يضعف دورها على المستوى العالمي، حيث إن القوة هي المقياس الحقيقي للتأثير والسيطرة في الساحة الدولية (رشوان، 2005م).

الخلاصة:

إن طبيعة التغيرات التي طرأت على اهتمامات النظام الدولي خصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (2001م)، والحرب التي أعلنتها الولايات المتحدة الأمريكية على الإرهاب مطالبة المجتمع الدولي بالوقوف إما معها أو محور الشر الذي حددته للقضاء على الإرهاب، واتخاذها خطوات فردية بعيدة عن الإرادة الدولية والمجتمع الدولي ساهم في بداية وضع إرهاصات جديدة لتشكل نظام دولي جديد.

إضافةً إلى التغيرات الداخلية التي طرأت على الولايات المتحدة الأمريكية من أزمات داخلية، وارتفاع حجم العجز في الموازنة العامة مقارنة بارتفاع مستوى النمو الاقتصادي لدول أخرى كالصين وروسيا واليابان ساهم في ترسيخ بداية انتهاء التفرد الأمريكي بالسيطرة على النظام الدولي أو بمعنى أدق بداية نهاية انتهاء نظام الأحادية القطبية والتحول إلى نظام متعدد الأقطاب، وقد برز ذلك في المؤتمرات الاقتصادية والانقسام الحادث ما بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها والصين روسيا وحلفاؤها.

وبذلك فإن المرحلة الحالية هي مرحلة إرهاصات تشكيل نظام دولي جديد لم تتحدد معالمه بعد، ولكنها في طول التشكل والتكون، ينقسم خلالها المجتمع الدولي

حـول معسـكرين رئيسـيين يتمثـل الأول فـي الولايـات المتحـدة والاتحـاد الأوروبـي وحلفاؤهم، وروسيا والصين وحلفاؤهم كمحور تاني.

من خلال ما تم التطرق لـه فـي هذا الفصل، نصل إلـى أن السياسة الخارجية ذات طبيعـة معقدة نظـراً للبيئـات المختلفـة التـي تتعامـل فيهـا ومعهـا الدولـة فـي إطـار توجيهها لـسياساتها الخارجية كما أن الولايات المتحدة الأمريكية من خـلال مقوماتها المختلفة، تعتبر الدولـة الأكثـر تـأثيراً فـي تفاعلات النظـام الـدولي، إلـى جانـب بعض القـوى الدوليـة الأخـرى كاليابـان والاتحاد الأوروبي، وإلى حد ما الصين، وهـي كلها تعتبـر دولا مــؤثرة فــي مختلــف التفـاعلات الدوليــة، غيـر أن الولايــات المتحـدة الأمريكيـة تبقـى الأكثـر تـأثيراً فـي النظــام لـدولي لمـا بعـد الحـرب البـاردة ومختلـف تفاعلاته وسلوكيات الدول فيه. سواءً أكـان باسـتخدام القوة اللينـة أم القوة العسكرية والتدخل العسكري أوحتى التدخل لأغراض إنسانية، وذلك حسب مـا تقتضـيه الحاجـة، وأن هناك تطورات جوهرية حدثت علـى مـستوى النظــام الـدولي منـذ سـقوط الاتحـاد السوفياتى إلى أن نصل لصياغة جديدة للنظام الـدولي .